

Distr. LIMITED

A/C.3/33/L.37 20 November 1978 ARABIC

ORIGINAL: SPANISH



الأمتم التعلق

الجمية العامية

الدورة الثالثة والثلاثون اللدنة الثالثة البند 17 من حدول الاعمال

المناهج والطرق والوسائل الاخرى التي يمكن الاخدن بها داخل منظومة الامم المتحدة لتحسين التمتيع الفعلى بحقوق الانسان والحريات الاساسية ، بما في ذلك انشاء منصب مفوض الامم المتحددة السامسي لحقوق الانسان

كوستاريكا: مشروع قرار

ان الجمعية العامة ،

اذ ترى أن أحد مقاصد الأمم المتحدة ، وفقا للمادة الاولى من الميثاق ، هو تعزيـــــز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، كما نصعليها رسميا في الاعلان العالسيسي لحقوق الانسان ،

واذ تشير الى أن الدول الاعضاء قد تعهدت ، بمقتضى أحكام ميثاق الأمم المتحددة ، بالقيام ، منفردة أو مجتمعة ، باتخاذ التدابير ، بالتعاون مع الامم المتحدة ، لتحقيق احـــترام حقرن الانسان والحريات الاساسية للجميع على الصعيد العالى دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللفة أو الدين ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات ،

واذ لا يفرب عن بالها أن بد عنفاذ عدد من الصكرك الدولية في ميدان حقوق الانسان قد أسفر عن اقامة مجموعة متنوعة من الهيئات والاجراات اللازمة لتنفيذ تلك الصكوك ،

واقتناعا منها بمسيس الحاجة الى قيام الامم المتحدة باتخاذ تدابير ملموسة اكثر فعالي_ة حتى تنه صبالتزاماتها فيما يتعلق بعقوق الانسان ، و التنافي الفريق المعامل المعنى بدراسة اقتراح انشاء منصب مفوض الاسمام المعنى بدراسة اقتراح انشاء منصب مفوض الاسمان ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة المتالى الدقوق الانسان ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة المتالى الدقوق الانسان ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة المتضمنة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي في ٥٠٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ ، وللتوصية المتضمنة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٦٧ (د - ٦٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ،

ا ـ تقرر ، من حيث المبدأ ، أن تنشئ ، تحت سلطة الامين العام ، منصبا لمفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الانسان يكون حائزا للقدر اللازم من الاستقلال الشخصي ومن الهيبــة والنزاهة لمباشرة وظائفه بحصافة وتجرد في اطار ميثاق الامم المتحدة ؛

٢ ـ ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة ، في دورتها الرابعولية والثلاثين ، مقترحات ملموسة بشأن تنظيم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان ؛ آخذا فوللحسبان نتائج الدراسة التي عهدت بها الجمعية العامة ، في قرارها ١٣٠/٣٢ ، الى لجنة حقوق الانسان .